

Distr.: General
6 August 2007
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

فيينا، ٢٩-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في الآليات أو الهيئات المناسبة لاستعراض

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وإعداد اختصاصات تلك الآليات أو الهيئات

إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ورقة معلومات أساسية أعدها الأمانة**

أولاً - مقدمة

١- وفقاً للمادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٤/٥٨)، أنشئ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه. وعملاً بالفقرة ١ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، يكتسب المؤتمر المعرفة اللازمة بالتدابير التي تتخذها الدول الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقية، والصعوبات التي تواجهها في ذلك، من خلال المعلومات التي تقدمها تلك الدول ومن خلال ما قد ينشئه

* CAC/COSP/WG.1/2007/1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى مزيد من المعلومات.



مؤتمر الدول الأطراف من آليات استعراض تكميلية. وبذلك أقرّت الاتفاقية مبدأ استعراض المؤتمر للتنفيذ في حين تركت له أمر اتخاذ القرارات بشأن وسائل هذا الاستعراض.

٢- واتخذ المؤتمر، في دورته الأولى التي عقدت في عمّان في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خطوة هامة في هذا المنحى بموافقته على ضرورة إنشاء آلية مناسبة لمساعدته على استعراض تنفيذ الاتفاقية. وأنشأ المؤتمر بمقتضى قراره ١/١ فريقاً مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين الدوليين ليقدم توصيات إلى المؤتمر في دورته الثانية بشأن الآليات أو الهيئات المناسبة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

٣- وطلب المؤتمر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم مؤقتاً، ورهنا بتوافر التبرعات، بمساعدة الأطراف في جهودها الرامية إلى جمع وتقديم معلومات عن تقييماتها الذاتية وتحليلات للجهود التي بذلت من أجل تنفيذ الاتفاقية وأن يبلغ مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثانية بتلك الجهود.

٤- وخلال دورة المؤتمر الأولى، أعرب الممثلون عن تأييدهم إنشاء آلية استعراض فعالة وجيدة التركيز، غير أنهم اعتبروا أيضاً أن هذه الآلية ينبغي أن تكون عملية مستمرة وينبغي أن تعتمد نهجاً متدرجاً. وأشاروا إلى ضرورة أن تكون الآلية فعالة ومتسمة بالكفاءة وشفافة وغير تدخّلية وإلى وجوب أن يكون لها تمويل يمكن التنبؤ به. وأكد الممثلون على أن تمكّن آلية الاستعراض المؤتمر من كشف النقاب عن الصعوبات التي تواجهها الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية والممارسات الفضلى التي تُتبع في هذا المجال. وشدد الممثلون أيضاً على ضرورة تجنب إنشاء آلية استعراض مفرطة التعقّد ومستهلكة لموارد ضخمة وعلى ضرورة اتسام هذه الآلية بالحياد وبطابع تشاركي. وأشار في هذا الصدد إلى أن على آلية الاستعراض أن تقيّم مدى التقيد بالالتزامات بمقتضى الاتفاقية بطريقة تتسق مع مبدأ سيادة الدول. وعلاوة على ذلك، أبرز المؤتمر الصلة الوثيقة القائمة بين المساعدة التقنية والتنفيذ، مشدداً على ضرورة أن تُمكن آلية الاستعراض الدول الأطراف من كشف الثغرات التي تشوب أطرها التشريعية والمؤسسية لكي يتسنى سد هذه الثغرات، عند الاقتضاء، عن طريق تقديم المساعدة.

ثانياً- إنشاء آلية استعراض مناسبة

٥- يندرج إنشاء آلية فعالة لاستعراض التنفيذ في صميم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما كان الحال فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

(المرفق الأول بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥) والبروتوكولات الملحقة بها (المرفقان الثاني والثالث بقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، ومرفق قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٥٥). ولم يتخذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حتى الآن قرارا بإنشاء آلية استعراض كاملة بل اتبع طريقة المناقشة في جلسات عامة بناء على المعلومات التي جمعتها الأمانة من خلال دورتين من الاستبيانات. واستعرض مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد النواقص التي تشوب هذا النهج خلال دورته الافتتاحية، وسعى إلى توجيه خطى العملية نحو اتباع نهج أكثر اتساما بطابع عمودي مبرزا في الوقت نفسه الرغبة في التعلّم من الخبرات المكتسبة والاستفادة القصوى من الوقت المتاح. وتجاوب المؤتمر أيضا مع النداءات القوية الصادرة من الجهات صاحبة المصلحة والداعية إلى انتهاز الفرصة السانحة وكفالة عدم خيبة الآمال الكبيرة التي أثارها وضع الاتفاقية وبدء نفاذها على وجه السرعة.

٦- ومنذ البداية، اتبع مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نهجا يختلف عن نهج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إزاء جمع المعلومات، حيث قرر إيلاء الاهتمام لجمع المعلومات (القرار ٢/١) واستعراض التنفيذ (القرار ١/١) في آن معا. واختار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هذا النهج اعترافا منه بعاملين مهمين هما:

(أ) أولا، أن المعلومات شرط لازم لكي تؤدي هيئة مثل المؤتمر مهامها. غير أن جمع المعلومات يمثل تحديا بسبب اتساع نطاق المعلومات المطلوبة ومحدودية قدرة الدول، وهو أمر لا يرتبط ارتباطا مباشرا بمستويات التنمية في أي حالة من الحالات. ومع ذلك، فتقدم المعلومات إلى المؤتمر يشكل التزاما قانونيا واضحا لا جدال فيه يقع على عاتق الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد. ويتبين بجلاء من الخبرة المكتسبة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة أن من الضروري مراجعة منهجية جمع المعلومات واتباع نهج أكثر ابتكارا؛

(ب) ثانيا، أن من الضروري أن تكون عملية إنشاء آلية مناسبة لاستعراض التنفيذ متوازية مع العمل المبذول في مجال جمع المعلومات. فالقرار السياسي المهم الذي اتخذته المؤتمر بشأن خطط خطوة حاسمة إلى الأمام بالإقرار بضرورة وجود هذه الآلية استوجب اتخاذ إجراءات متابعة فورية، لسبب أساسي وهو أن وضع آلية مناسبة سيتطلب تحليلا متأنيا لطائفة واسعة من الخيارات وإيلاء الاعتبار الواجب لجميع المسائل التي يمكن أن تشغل بال الدول، بدءا بالمسائل السياسية ووصولاً إلى المسائل العملية. وكان هناك سبب آخر وهو الاهتمام بالعمل على إدامة وحفز تقوية زخم التعاون والتفاهم عن طريق إقامة حوار مفتوح وصريح بما يتفق مع روح اتفاقية مكافحة الفساد والمؤتمر.

٧- وما برح المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يدعم بنشاط الدول الأطراف في ما تبذله من جهود لجمع المعلومات. وعلى وجه التحديد، أعدت الأمانة قائمة مرجعية للتقييم الذاتي صممت بغرض الامتثال للقرار ٢/١ مستخدمةً نموذجاً لذلك مشروع القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الذي أُعد في دورة المؤتمر الأولى (الوثيقة CAC/COSP/2006/L.3). وبغية زيادة تحسين نوعية المعلومات المجمعة وتسهيل العملية على الدول، نظمت الأمانة أيضاً اجتماعاً لفريق من الخبراء في آذار/مارس ٢٠٠٧ لمناقشة استعراض التنفيذ، ولا سيما جمع المعلومات. وفي موازاة ذلك، وضعت الأمانة تطبيقاً حاسوبياً لجمع المعلومات المتعلقة بالتقييم الذاتي على أساس القائمة المرجعية.

٨- ولعل من المفيد للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن ينظر خلال مداولاته في أشيع طرائق جمع المعلومات التي تستخدمها هيئات تنفيذ أخرى (الفقرة ٧ من الوثيقة CAC/COSP/2006/5).

طريقة جمع المعلومات	المزايا	العيوب
الاستبيانات	أسلوب جيد لجمع المعلومات الأولية والأساسية عن التنفيذ	قد تستغرق وقتاً طويلاً لدى تناول مسائل معقدة، وقد تواجه الحكومات صعوبات عندما تحتاج إلى مدخلات من إدارات مختلفة، مما قد يؤدي إلى ردود قليلة وغير مناسبة
التقارير القطرية	إحساس الحكومات بامتلاك زمام العملية؛ يمكن أن تستخدمها الحكومات كأداة لتقييم ما تحزره من تقدّم	وثائق طويلة، وغير متسقة دائماً؛ وتستغرق وقتاً طويلاً ويصعب على الأمانة تحليلها؛ ويقتضي إعدادها مبادئ توجيهية جيدة
التقييمات الذاتية	إحساس الحكومات بامتلاك زمام العملية؛ يمكن أن تستخدمها الحكومات كأداة لتقييم ما تحزره من تقدّم	قد تواجه الحكومات صعوبات عندما تحتاج إلى مدخلات من إدارات مختلفة؛ ويقتضي إعدادها مبادئ توجيهية جيدة
المصادر المفتوحة	المعلومات متاحة بسهولة للأمانة	عدم مراعاة الامتياز القاضي بأن تكون الحكومة مصدر المعلومات الأصيل؛ قد تكون المعلومات غير مناسبة أو متحيزة؛ إلقاء عبء عمل إضافي على الأمانة يتمثل في التأكد من صحة المعلومات واستكمالها

٩- ولعل من المفيد أيضا التذكير بأن آليات الاستعراض القائمة هي بوجه عام من الأنواع الواردة أدناه أو هي مزيج من هذه الأنواع (الفقرة ٨ من الوثيقة CAC/COSP/2006/5).

آلية الاستعراض	المزايا	العيوب المحتملة
هيئة مستقلة	تقدّم تحليلاً موضوعياً وتحليل خبراء جيد النوعية	إحساس محدود بامتلاك زمام العملية بحسب تشكيلة الهيئة؛ تتطلب مسألة الاختيار دراسة متأنية
الاستعراض من جانب النظراء		
(أ) الاستعراض في اجتماعات عامة	إحساس قوي بضغط النظراء وإتاحة فرصة للدول لكي يتعلم بعضها من بعض	يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً وقد يصعب أن يظل مركزاً ولأسباب عملية، لا يمكن أن يكون الاستعراض إلا سطحيًا
(ب) الاستعراض من جانب الخبراء	إحساس بامتلاك زمام العملية وضغط النظراء	يتطلب عناية في تحديد أعضاء الهيئة وطريقة اختيارهم للتغلب على الصعوبات السياسية، ولا سيما في سياق هيئة عالمية

ثالثاً- خصائص آلية الاستعراض

١٠- شدد مؤتمر الدول الأطراف في القرار ١/١ على ضرورة أن تتسم أي آلية استعراض بعدد من الخصائص؛ وهي أن تكون شفافة وفعالة وغير تدخلية وشاملة ومحيدة؛ وألا تفضي إلى أي شكل من أشكال الترتيب؛ وأن تتيح فرصاً لتقاسم الممارسات الجيدة والتحديات؛ وأن تستكمل آليات الاستعراض الدولية والإقليمية القائمة لكي يتسنى للمؤتمر أن يتعاون معها، عند الاقتضاء، ولتفادي ازدواج الجهود.

ألف- آليات شفافة وفعالة وغير تدخلية وشاملة ومحيدة

١١- خلال دورة مؤتمر الدول الأطراف الأولى، أُبين أن من الضروري أن تأخذ آلية الاستعراض في الاعتبار الطابع الحساس والمعقد الذي تتسم به جهود مكافحة الفساد

والمتطلبات - السياسية والمالية على حد سواء - التي تقتضيها هذه الجهود وما قد ينجم عنها من آثار في سياق الحالة العامة لدولة من الدول. وسيتعين أيضا النظر بتأن في هذه المسائل مع مراعاة مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكل ذلك اتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى الطابع السياسي للمؤتمر والرغبة في الحيلولة دون تحوله إلى منتدى عالمي يسوده الجدل، لأن ذلك سيتنافى مع روح الولاية المنوطة به.

١٢- ولذا فإن على المؤتمر أن يقيم توازنا دقيقا بين كفالة تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد إلى أقصى حد ممكن ومراعاة اختصاصات الدول الأطراف في تحديد أفضل الوسائل للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاقية. فالمؤتمر يستمد قوته من شمولية ولايته وتعدد مهامه ومسؤولياته، بقدر ما يستمدّها من كون جميع الدول الأطراف على قدم المساواة. ومن هذا المنظور فإن مفهوم الاستعراض من جانب النظراء يكتسب بعدا مختلفا، إذ يصبح جهدا جماعيا يسعى إلى بلوغ أعلى قاسم مشترك في وعي تام بالمتطلبات اللازمة ومع تصميم جماعي على الوفاء بهذه المتطلبات.

١٣- وتعتبر شفافية أي آلية استعراض عنصرا أساسيا ويمكن أن تتحقق على عدة مستويات. فقد تتعلق بعملية الاستعراض الفعلية ومدى إتاحتها لفرص الحصول على إسهامات من طائفة واسعة من المصادر. كما يمكن أن تتعلق بنواتج عمليات الاستعراض. فيمكن على سبيل المثال وضع النتائج والتقارير والمناقشات في متناول الجمهور أو جعلها متاحة لدول أخرى بصدد إجراء عملية الاستعراض.

١٤- ويُشكل حياد أي آلية استعراض عنصرا أساسيا في فعاليتها ومشروعيتها. ويمكن تحقيق الحياد عن طريق اتباع إجراء صارم في تحديد تكوين هيئة الاستعراض مع وجود معايير تفصيلية لا تجوز مخالفتها، ولا سيما في حال تعيين أفرقة خبراء. ومما يضمن الحياد أيضا استقلال عملية الاستعراض بوجه عام، وذلك بطرائق منها التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به.

باء- عدم ملائمة الترتيب

١٥- يوجد عدد من المؤشرات أو الترتيبات أو التصنيفات فيما يتعلق بالفساد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد رأى مؤتمر الدول الأطراف أن على آليات استعراض التنفيذ أن تحرص على عدم وصم دول معينة والثناء على أخرى، بل عليها أن تحرص على كفالة التنفيذ الفعال داخل كل سياق وطني محدد. وسيكون الهدف النهائي هو قياس التقدم

المحرز في تنفيذ الاتفاقية مقارنة بما سبق تحديده من مقاييس مرجعية تعكس حالة جهود مكافحة الفساد في البلد قيد الاستعراض في بداية العملية. فتحديد ترتيب لغرض استعراض التنفيذ سيتناقض مع هدف المؤتمر، لأن من البديهي أن تختلف مراحل التنفيذ التي بلغتها الدول الأطراف في الاتفاقية اختلافاً بيناً بحسب المتطلبات الوطنية. لذلك، فإن من المعقول أن تختلف المقاييس المرجعية الموضوعة في البداية حسب السياقات الوطنية المحددة، وباستعمال تلك المقاييس المرجعية التي توضع في البداية بدل استعمال نظام ترتيب عام يمكن قياس مدى التقدم الفعلي الذي أحرزته الدول الأطراف.

جيم - إتاحة فرص تقاسم الممارسات الجيدة والتحديات

١٦ - يتسم تبادل الخبرات المتعلقة بالتدابير الجيدة أو الناجحة في مجال مكافحة الفساد بأهمية محورية في مهمة المؤتمر الوارد بيانها في المادة ٦٣ من اتفاقية مكافحة الفساد. فالفقرة ٦ من هذه المادة تنص على أن تقوم كل دولة طرف بتزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن برامجها وخططها وممارساتها وكذلك عن تدابيرها التشريعية والإدارية الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقية. ومن أجل تحقيق تبادل فعال ومثمر للخبرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، لعل الفريق العامل يود أن يوصي بخيارات فيما يتعلق بتقديم هذه المعلومات وتحليلها. ونظراً إلى ضرورة مراعاة دور الأمانة أيضاً في جمع هذه المعلومات وتحليلها، لعل الفريق العامل يود أن يوصي بالوسائل المناسبة للاستفادة على أحسن وجه من الموارد البشرية والمادية المحدودة في الوفاء بالتزامات تقديم التقارير.

دال - التكامل وتفاذي ازدواج الجهود

١٧ - يوجد من قبل عدد من الآليات القائمة لاستعراض تنفيذ صكوك أخرى غير عالمية، كما وردت الإشارة إلى ذلك في ورقة المعلومات الأساسية السابقة بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. ومن ثم اعتبر المؤتمر بقوة أن من الضروري ألا تكرر أي آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية هذه التجارب. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير مما ينبغي تعلمه من آليات الرصد أو الاستعراض الأخرى، ولعل الفريق العامل يود تقديم توصيات بشأن المجالات التي يمكن تحقيق التآزر فيها وبشأن إمكانية الاستفادة مما تراكم في إطار هذه الآليات من نتائج. كذلك، يمكن أن يساعد تحليل متعمق للخبرات والدروس المستفادة من الآليات الأخرى على تفاذي المزالق في آلية استعراض الاتفاقية.

١٨- والآليات المختصة بمكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والقطاعي حديثة العهد نسبيا وتختلف من حيث عمقها. فعلى سبيل المثال، لدى الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، عملية رصد مُحكمة تشمل عناصر تقييم ذاتي وتقييم متبادل عن طريق الاستعراض من جانب النظراء. وتُحلّل الثغرات القانونية وتُجمّع المعلومات المفصلة عن طريق استبيانات مع القيام بأعمال متابعة من خلال زيارات قطرية تجرى لاحقا. وتعد الأمانة مشروع تقرير يُناقش مع الدولة الخاضعة للاستعراض وتقدم للفريق العامل تقريرا نهائيا يشمل، حسب الإمكان، ملاحظات الدولة المعنية. ويتيح هذا الإجراء فرصة إضافية للحوار والمناقشة بين الفاحصين والدولة الخاضعة للاستعراض، ومع أعضاء آخرين في الفريق العامل.

١٩- وتجري منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصورة تدريجية تقييما لجهود مكافحة الفساد المبذولة في إطار مبادرة عام ١٩٩٩ المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وبمقتضى خطة العمل لمكافحة الفساد التي أقرتها دول آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠١. وتعد الدول المشاركة تقارير تقييم ذاتي تخضع لاستعراض متبادل في اللجان التوجيهية، وتوفر نتائج تلك التقارير معايير مرجعية لقياس ما أحرز أو لم يحرز من تقدم فيما بعد في تنفيذ سياسات مكافحة الفساد التي وضعت في إطار خطة العمل.

٢٠- ويتولى مجلس أوروبا دور القيّم على طائفة من الصكوك القانونية لمكافحة الفساد وقد اعتمد هو نفسه برنامج عمل شاملا لمكافحة الفساد. وترصد مجموعة الدول المناهضة للفساد، التابعة لمجلس أوروبا، الامتثال لتلك الصكوك عن طريق عملية تقييم متبادل وتضع توصيات للدول التي خضعت للتقييم. وتقيم المجموعة لاحقا تنفيذ هذه التوصيات عن طريق إجراءات امتثال مستقلة.

٢١- وجرى لاحقا تزويد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (E/1996/99)، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، بآلية رصد عن طريق استعراض النظراء تتولى تنسيقها الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية. وتتألف الآلية من هيئتين هما: مؤتمر الدول الأطراف؛ ولجنة الخبراء التي تتولى مسؤولية إجراء التحليل الفني للمعلومات المقدمة من الدول الخاضعة للاستعراض عن طريق استبيان ووثائق داعمة.

٢٢- وتنتج هذه الآليات مجتمعة كمّاً من المعلومات والمعارف والتحليل التي يمكن الاستفادة منها باعتبارها مصادر ثانوية للمعلومات لغرض استعراض الامتثال لبعض أحكام اتفاقية مكافحة الفساد. وبوجه خاص، يمكن أن تكون التوصيات المقدمة من مختلف الهيئات بشأن التنفيذ التشريعي أو السياسات التي توضع في إطار خطط عمل مصدر توجيهات يهتدى بها لدى تحديد المعايير المرجعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

رابعاً- فرص الاستعراض القائمة: البرنامج التجريبي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢٣- وفقاً للفقرة ٤ من القرار ١/١ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً للمساعدة التقنية بغرض توفير الفرص المناسبة لاختبار الوسائل الممكنة لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. ويعتمد المشروع طريقة استعراض تجمع بين التقييم الذاتي والاستعراض الجماعي والاستعراض من جانب النظراء باعتبارها آلية ممكنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في البلدان التي تتطوع للمشاركة. والقصد من ذلك هو اختبار فعالية النهج المتبع وكفاءته، ومن ثم مساعدة المؤتمر على التوصل إلى قرار بشأن إنشاء آلية استعراض مناسبة.

٢٤- والموضوع الرئيسي الذي سيركز عليه الاستعراض هو مدى امتثال الإطار التنظيمي والتشريعي القائم في الدول المشاركة لأحكام مختارة من الاتفاقية. ومن شأن تركيز الاهتمام على نطاق ضيق أن يُيسّر استخلاص استنتاجات مفيدة بشأن جدوى وفعالية المنهجية موضوع التجربة، كما أن من شأنه أن يسهل تحقيق النتائج المؤقتة بحلول موعد انعقاد دورة المؤتمر الثانية.

٢٥- وقد عقد في فيينا اجتماع تخطيطي أول والاجتماع الأول للخبراء المعيّنين من الدول المشاركة (فريق الاستعراض) لمناقشة المسائل المواضيعية والتنظيمية المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك نطاق الاستعراض والمنهجية والتقييم وطرائق التنفيذ. وتقرير الاجتماعين متاحان للفريق العامل.

٢٦- وناقش فريق الاستعراض الخيارات المنهجية لإجراء الاستعراض جاعلاً نقطة الانطلاق من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي التي أعدتها الأمانة ووزعتها على جميع الدول الأطراف. وستجيب الدول المشاركة في المشروع التجريبي على جميع الأسئلة الواردة في القائمة المرجعية، سواء منها الأسئلة الاختيارية أو الإلزامية، ثم يتولى فريق الخبراء المعني

بالاستعراض تحليل الأجوبة. وجرى التركيز على أهمية الحوار النشط بين الدول الخاضعة للاستعراض والخبراء. وفي إطار المشروع التجريبي، ستشارك كل دولة في عمليات الاستعراض مع دولة أخرى ضمن مجموعتها الإقليمية ومع دولة ثالثة، سعياً إلى زيادة توثيق الحوار على الصعيد الإقليمي، والعمل، حسب الإمكان، على وضع المقاييس المرجعية وجهود الاستعراض في سياقات قابلة للمقارنة. ويمكن أن يقوم الخبراء أيضاً بزيارات إلى البلدان للتأكد من صحة نتائج تحليلاتهم. وسيقدم تقرير نهائي عن نتائج المشروع التجريبي إلى المؤتمر في دورته الثانية. ومع أنه لن تعرف الحصيلة الأولية لهذه النتائج حتى ذلك الحين، فيمكن أن تكون المناقشات بين خبراء فريق الاستعراض مهمة ومفيدة في هذه المرحلة. ولعل الفريق العامل يود تقديم اقتراحات لفريق الاستعراض الرائد من أجل اختبار مختلف خيارات الاستعراض على نحو أفضل.

٢٧- وهناك فرصة أخرى لتحقيق التآزر تتمثل في المشروع الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حالياً في ثلاثة من بلدان غرب أفريقيا بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وستقدم إلى المؤتمر في دورته الثانية المعلومات عن التقدم الأولي المحرز في تنفيذ هذا المشروع الذي يتخذ الاتفاقية خطةً لجهود مكافحة الفساد، وعن النتائج التي تمخض عنها.

خامساً- استعراض التنفيذ وتقديم المساعدة التقنية

٢٨- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف، عملاً بقراره ٥/١، فريقاً عاملاً معنياً بالمساعدة التقنية لاستعراض الاحتياجات إلى المساعدة التقنية، وتقديم التوجيه بشأن الأولويات، والنظر في المعلومات المجمعة عن طريق القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، والنظر في المعلومات المتصلة بأنشطة المساعدة التقنية، وتعزيز تنسيق الأنشطة بهدف تفاعلي ازدواج الجهود. ويرتبط عمل الفريق العامل المعني باستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ارتباطاً وثيقاً بعمل الفريق المعني بالمساعدة التقنية لأن هذا الأخير سيدرس الردود على القائمة المرجعية، التي تتضمن أسئلة بشأن المساعدة التقنية في كل بند من بنودها؛ وسيكون هناك أيضاً تذكير أولي بتوافر المساعدة التقنية على ملء القائمة المرجعية نفسها.

سادساً- مسائل أخرى بحاجة إلى مزيد من النظر

٢٩- بالإضافة إلى المسائل المذكورة أعلاه، لعل الفريق العامل يود أن يضع في اعتباره ضرورة أن يُراعى في تصميم آلية الاستعراض احتمال زيادة عضوية المؤتمر بسرعة على مدى السنوات المقبلة. وسيكون التغير المستمر في العضوية من الاعتبارات المهمة لأنه يطرح تحدياً

خاصا من حيث إضفاء طابع المرونة والسلاسة على الآلية المراد إنشاؤها. ومن الشواغل الأساسية في هذا الصدد توفير التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لآلية الاستعراض.

٣٠- ولعل الفريق العامل يود التفكير في سبل الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات التي اكتسبتها الآليات الإقليمية والقطاعية الأخرى. ولعل الفريق يود أن ينظر بوجه خاص في كيفية استغلال نتائج الاستعراضات والتقييمات الأخرى دون المساس بسلامة أحكام الاتفاقية ككل أو مشروعية العملية.

٣١- ولعل الفريق العامل يود، لدى النظر في كيفية تصميم آلية الاستعراض، أن يستفيد من المناقشة الواردة أعلاه للخصائص الأساسية التي اتفق عليها المؤتمر وأن يكيف الآلية بما يتماشى مع المتطلبات المحددة لاستعراض صك عالمي كالاتفاقية. وينبغي أن تحدد لعملية الاستعراض اختصاصات دقيقة وتوزيع واضح للأدوار لكفالة اتسامها بتلك الخصائص. ويجب أيضا تناول دور الأمانة في دعم عملية الاستعراض. وفي هذا الصدد، لعل الفريق العامل يود تقديم التوجيه بشأن أي أدوات يمكن أن توفرها الأمانة لتسهيل استعراض تنفيذ الاتفاقية وتحسينه. ولعل الفريق العامل يود أيضا مناقشة مسألة تشكيل أي هيئة استعراض تدير دفعة العملية لكفالة الحياد والفعالية.

٣٢- ويتسم امتلاك الدول الأطراف لزمان عملية الاستعراض بأهمية قصوى. ولعل الفريق العامل يود إسداء المشورة للمؤتمر بشأن طرائق الإبلاغ عن النتائج والاستنتاجات فيما يتعلق بالدول التي خضعت لعملية الاستعراض.